تم هذا كتاب حاشية الفوائد السنيه على
شرح الاجرومية للشيخ شهاب
الدين القليوبي الازهري
للفاضل الشيخ خالد
عفى الله عنه
امين
تم

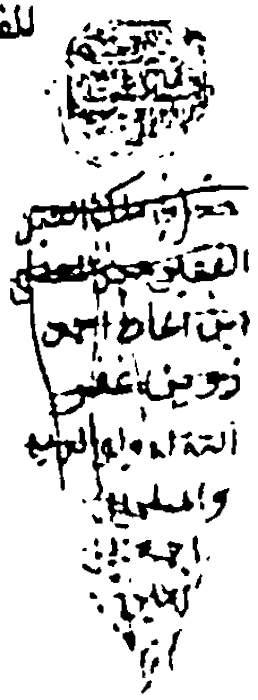

فائدة في قولك فصل
هو مصدر يحتمل ان يكون بمعنى الفاعل كرجل عدل اي فاصل بين ما ذكر قبله وبعده ويحتمل ان يكون بمعنى المفعول والمعنى هذا مفصول عما قبله فاذا ذكرت بعده في يرفع وينون على انه خبر مبتدا محذوف اي هذا فصل وان تذكر بعده في ينصب لانك اذا وقفت على كلمة سكنت اخرها ه

فائدة الفرق بين المصدر واسم المصدر ان المصدر واسمه يدل على الحدث بنفسه واسم المصدر يدل على الحدث بواسطة المصدر فمدلول المصدر معنى ومدلول اسم المصدر لفظ المصدر وسمي المصدر مصدرا لان الفعل يصدر عنه اي يوخذ منه هو

بسم الله الرحمن الرحيم وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم

الحمد لله الذي رفع مقام من نصب نفسه لنفع العباد والصلوة والسلام على من خفض بخفض مقام اهل الجهالة والفساد وعلى اتباعه الذين ميزوا بين احوال الالفاظ من الصحة والفساد وبعد فهذا ما تيسر جمعه من الفوائد على شرح الاجرومية لمولانا الشيخ خالد جعله الله خالصا لوجهه ونفع به كما نفع باصله انه على ذلك قدير وبالاجابة لمن سأله جدير

قوله يقول فيه اشارة الى ان الخطبة سابقة على التاليف واصله مضموم الواو فنقلت الضمة الى الساكن قبلها ليقع التصرف في حركتها كما وقع التصرف في ذاتها في الماضي بقلبها الفا والمراد بالعبد هنا المتعبد ماخوذ من العبودية التي هي التذلل والخضوع لا من العبادة التي هي غاية التذلل ويطلق على المملوك وعلى المخلوق وعلى المتعلق بامور الدنيا ومنه حديث تعس عبد الدرهم والدينار والفقير من فقر بالفتح او الكسر كضرب او سمع واصله من كسر فقار ظهره والمراد به هنا المحتاج الى عفو الله تعالى ورحمته لا المحتاج مطلقا ولا قليل المال ولا فقير القلب المشار اليه بقوله صلى الله عليه وسلم كاد الفقر ان يكون كفرا والمولى هنا هو الله عز وجل لانه المالك المولي لسائر الخلق ويطلق على السيد والشريف والمعتق والناصر وغيرها والغني هنا من لا يحتاج الى غيره على الاطلاق ويطلق على كثير المال وقنوع القلب وبين العبد والمولى والفقير والغني ايهام التطابق وهو الجمع بين متقابلين قوله خالد اسم المولف وهو مرفوع بدلا من فاعل يقول او عطف بيان عليه او خبر لمحذوف او منصوب بمحذوف ويجوز في ابن عبد الله الرفع على النعت لخالد او على الخبرية لمحذوف استئنافا فابيانيا والجملة معترضة بين القول ومحكيه او الموصوف وصفته لدفع الاشتراك في الاسم ويجري مثل ذلك في ابن ابي بكر والازهري نعت لخالد وكان شافعي المذهب صعيدي الاقليم جرجي البلد ونسب الى الجامع الازهر لاستقراره فيه وهو اول مسجد اسس بالقاهرة المعزية وقد انتشر ذكره في الافاق وسادت علماوه وصلحاوه بالاتفاق فلا موضع اكثر من علمه ولا اهل انفس

من

من اهله ومن فضل الله والمنه ان جعل عمل اهله على اهل الجنة قوله عامله
الله الخ جملة دعائية يراد منها انشاء الدعاء لنفسه واللطف الاقدار على الطاعة
مع فعلها فهو مرادف للتوفيق والرفق والرحمة واصله الشفاف وما لا يمنع الدا
خل
فيه او رشاقة القد والخفي بالخاء المعجمة من اخفيت الشيء بمعنى او من خفيته
بمعنى اظهرته وقيل هما لغتان فيهما والمراد وقوعه له سواء ظهر للناس او لم يظهر
قوله واجراه اي استمر صنعا عليه والعوائد جمع عائدة من العود بمعنى الرجوع
مرة بعد اخرى فاضافتها للتخصيص او انها بمعنى المعروف والصلة والشفقة
فاضافتها بيانية والخفي بالحاء المهملة قبل الفاء المكسورة من الحفاوة بالفتح والكسر
او الحفاية بالكسر وهي المبالغة في الاكرام وبين الخفي والحفي جناس التصحيف قوله
الحمد لله الخ هذه الجملة وما بعدها في محل النصب على الحكاية بالقول ومعناها
كالبسملة مشهور يراجع من موضعه رافع هو مجرور على التبعية لله ويجوز
رفعه على الخبرية لمحذوف ونصبه على المفعولية لذلك وذكره وما بعده من
براعة الاستهلال اي حسن الابتدا لما فيه من الاعلام بالفن الذي ذاك المؤلف
فيه والمراد بالمقام علو المرتبة في الدنيا وفي الاخرة بشرطه والمراد بالانتصاب
الاستمرار بحسب الطاقة والنفع ما يستعان به على الوصول الى الخير وضده الضر
والعبيد جمع عبد بالمعنى السابق وله جموع نحو العشرة ذكرها ابن مالك قوله
الخافضين جمع خافض بمعنى اللين المتواضع والجناح الجانب والمستفيد طالب
الفائدة وسياتي معناها وتعليق الخفض به للاشارة الى عدم ذلك في غيره فاحرص
عليه قوله الجازمين جمع جازم وهو لغة القطع والمراد به حكم الذهن بالا
مر
وان لم يطابق الواقع والمراد به هنا اليقين بدليل ما بعده وتسهيل مصدر
مضاف لفاعله اي ان علم النحو المذكور سبب وطريق لتسهيل العلوم لتوقف
فهم المعاني على تراكيب الكلمات المتفرعة عليه واثر الى على اللام لافادة معنى
الطريق ومن الله متعلق بتسهيل وما بعده كذلك او متعلق بالجازمين
وهو اقرب لافادة ما مر وعطف الترديد على الشك من عطف العام لافادة
اخراج الظن قوله والضلوع والسلام اختيار الوصل هنا لافادة التبعية

بخلاف جملة الحمد بعد البسملة لافادة الاستقلال والصلوة من الله رحمة ومن
الملائكة استغفار ومن غيرهما تضرع ودعاء والسلام بمعنى السلامة من النقايص
او بمعنى التسليم والمراد فيهما انشاء الصلوة والسلام عليه تعظيما له وكلا للمصلي
قوله سيدنا فيه اطلاق السيد على غير الله تعالى قال النووي يجوز اطلاقه
على الله وعلى غيره معرفا ومنكرا واصله لمن يتولى السواد اي الجماعة الكثيرة
ويطلق على الشريف والحليم ومن له شرف في نفسه ونحو ذلك وضميره اما للعقلا
فغيرهم اولي او للجميع وهو الانسب قوله محمد هو بدل من سيدنا او بيان له
لا نعت لان العلم لا ينعت به والعرب اسم فاعل نعت له لا لسيد لان النعت لا
يتاخر عن غيره من التوابع ومعناه المبين والموضح والباقي باللسان السببية
اي بنطقه او للتعدية اي بذاته ووصفه بالفصاحة على هذا خلوصه من اللكنة
ونحوها وضميره نفسه اي انه يظهر ما فيها من الاحكام وغيرها قوله من غير
متعلق بالعرب او بالفصيح ايضاح لمعناه والغرابة كون الكلمة غير مالوفة
الاستعمال نحو تكاكا بمعنى اجتمع والتنافر بعد مخارج الحروف الموجب لثقلها
على اللسان نحو وليس قرب قبر حرب قبر والتعقيد عسر فهم معنى الكلام
قوله وعلى الروهم في الزكاة من حرم عليهم اخذها من بني هاشم وبني المطلب
وفي مقام المدح الاتقيا وفي مقام الدعا كل هاشمي واصله اول فقلبت الواو
الفا او اهل فقلبت الها همزة ثم الهمزة الفا وذكر على واضافته الى الضمير للرد على
ما نعيبهما ولا يضاف الا الى الاشراف من العقلا ولو ادعاء قوله واصحابه
جمع صحب بالسكون مخفف صحب بالكسر بمعنى صاحب او جمع صاحب بمعنى
الصحابي وهو من اجتمع مؤمنا بنبينا اجتماعا عرفيا وان قل او كان غير
مميز او نائما من البشر او غيرهم والتقييد بموته على ذلك غير مستقيم
لانه شرط لدوامها وغلطهم على الآل اما عام او خاص على ما تقدم من
التغليب قوله اولي اي اصحاب صفة للآل والاصحاب او للاصحاب فقط
والفصاحة يوصف بها المفردات بمعنى خلوصها من التنافر ونحو لفة القياس
ويوصف بها الكلام على معنى خلوصه من ضعف التاليف ونحو لفة القياس

النحوي

النحوي كالاضمار قبل الذكر ويوصف بها المتكلم والغرابة كما هنا بمعنى انها ملكة يقتدر بها على التعبير عن المقصود بلفظ فصيح والبلاغة توصف بها الكلام بمعنى مطابقته لمقتضى الحال اي الاتيان به على وجه مناسب للامر الداعي الى وجوده كعدم التاكيد لخالي الذهن والتاكيد للمنكر وزيادة التاكيد لقوي الانكار ونحو ذلك ويوصف بها المتكلم كما هنا على معنى انها ملكة يقتدر بها على تاليف كلام بليغ والتجريد انتزاع امر من امر ذي صفة مثله في تلك الصفة قوله وبعد بالضم على نية معنى المضاف اليه وبالرفع منونة على معنى قطعها عن الاضافة لفظا ومعنى وبالنصب بغير تنوين على نية لفظ المضاف اي بعد ما تقدم من البسملة وما بعدها وهي للانتقال من اسلوب الى اخر فلا تكون الا بين امرين متغايرين واول من تكلم بها قس ابن ساعدة او يعرب بن قحطان وقيل انها فصل الخطاب الذي اوتيه داود وقيل غير ذلك والفا بعدها على توهم شرط قبلها وهو اما النائبة عن مهما وقيل الواو نائبة عن اما والمقصود منها التعليق او صاف المولف على وجود شيء في الكون المقتضي لوجودها لان المعلق على الموجود حاصل لان الكون لا يخلو عن وجود شيء فيه قوله فهذا اشارة الى المولف الحاضر في الذهن استحضارا قريبا من المحسوس وما في الذهن مجمل والمؤلف اسم لمفصله فهو على مضاف محذوف اي مفصل هذا المجمل ولما كان المؤلف لا يختص بهذا الفرد احتيج الى مضاف اخر اي نوع مفصل ذلك واسماء الكتب وغيرها من اعلام الجنس موضوعة بازاء الالفاظ باعتبار دلالتها على المعاني وقيل بازاء الالفاظ وقيل بازاء المعاني وقيل النقوش وقيل اثنين منها وقيل الثلاثة احتمالات سبعة غير الاول ويعاذ كر علم ان الاشارة لما في الذهن وان تاخرت الخطبة خلافا لمن زعم قوله شرح اي كشف وايضاح بالفاظ مرتبة مخصوصة على معاني مخصوصة كامر ووصفه باللطافة من حيث قصره وبديع صنعه قوله الاجرومية هو من اضافة المسمى الى الاسم فهي بيانية ومولفها ابو عبد الله محمد بن محمد بن داود الصنهاجي الشهير بابن اجروم بهمزة ثم الف ثم جيم مضمومة ثم راء مهملة مشددة مضمومة ومعناها بلسان البربر الفقيه الصوفي وكان عالما وصالحا حكي انه الف هذه

المقدمة تجاه البيت الشريف قوله في اصول علم العربية المراد بالظرفية هنا المجاز
على معنى ان الواو في الكلام بمعنى اللام وعلى غير المشهور في اسماء الكتب لاحاجة
للتاويل والاصول جمع اصل وهو لغة ما بنى عليه غيره وعرفا قضية كلية يتعرف منها
احكام جزئيات موضوعها ويراد في القاعدة والضابط والقانون ويطلق
الاصل على غير ذلك كالدليل والراجح والمستصحب والمراد بعلم العربية النحو واما في
اصول اليه من اضافة العام الى الخاص بناء على ان المراد بالنحو المسائل وقد يطلق
على ادراكها اي على التصديق بها وعلى الملكة اي قوة استحضارها وكذا علم
مضاف الى العربية لانها علم ايضا وقد تطلق العربية على اثني عشر علما كما قاله
الزمخشري وهي اللغة والنحو والصرف والاشتقاق والمعاني والبيان والعروض
والقافية والخط وقرض الشعر وانشاء الرسائل والمحاضرات والخطب ومنه التواريخ
واما البديع فانه ذيل لاقسم براسه قوله ينتفع برأي المبتدي بحسب الكثرة والاصالة
ولا ينافي نفع غيره به وهو بغير همزة من ابتدي في كذا بدايته بكسر الباء للوحدة
بالاهمز او مهموز من بداء بالهمزة بداءة بضم الموحدة والهمز والمد والمراد
به من لم يصل الى حد تصوير المسئلة ويقابله المنتهي وهو من وصل الى ذلك
مع قدرته على قواعد العلم واقامة الادلة والمتوسط من قدر على التصوير فقط
وتدافعه المفهومان والحاقه بالمبتدي اقرب خصوصا ان جعل عدم احتياج
المنتهي اليه من هضم المقام والتواضع من المؤلف وجملة انشاء الله دعائية ذكرت
للتبرك قوله علته للصغار الخ في اضافتها الى الفن اشارة الى انه ليس المراد
صغر العمر فعطف الاطفال عليه خاص فان اريد العمر فهو مرادف والسن في
الفن للعهد الذهني وهو النحو والممارس للشئ المستمر على الاشتغال به والفحول
جمع فحل وهو عالي الهمة عظيم الشان قوله حملني عليه اي امرني به واعانني
عليه بحاله او قاله والشيخ قد يذكر للتبجيل بقطع النظر عن السن وقد يراد به
من استبان في السن قيل بمجاوزة الاربعين وقيل الخمسين لاخر عمره او الى الثمانين
والوقت عصره وزمنه والطريقة قصده تعالى بالعلم والعمل والشريعة عبادته
تعالى والحقيقة ان يشهد بنور اودعه في القلب فعلم ان كل باطن له ظاهر

وعكسه

وعكسه وهي باطلة الشريعة وملزومة لها فالحقيقة بدون الشريعة باطلة والشريعة
بدون الحقيقة عاطلة قوله العارف هو هنا من كانت معرفته لربه عن كشف
صريح ونظر صحيح او من هو ملاحظ لذاته وصفاته في جميع افعاله قوله ينفعني
الله الخ النفع ما يستعان به الى الوصول الى الخير والجملة دعائية والبركة لغة الزيادة
والنماء ويراد بها هنا علومه ومعارفه قوله واعاد الخ اي ادام او جدد مرة
بعد مرة واضافة صالح لدعواته من اضافة الصفة الى موصوفها لمراعاة السجع
والصالحة ما يحصل منها خير الدنيا والاخرة وهذه جملة دعائية ايضا وعم
فيها دون ما قبلها اما لدخول الاولى فيها او حذف من الاولى لدلالة الثانية
عكس الاغلب او لغير ذلك قوله اي الله تعالى على ما يشاء من الممكنات قدير
اي قادر والمشيئة مرادفة للارادة وهي صفة ازلية تخصص الحوادث باوقاتها
والقدرة صفة ازلية تتعلق بالمقدورات بالتاثير فيها فيما لا يزال قوله وبالاجابة
اي لما طلب منه مما ذكر وغيره جدير اي حقيق فضلا وكرما وتقديم المعمول للحصر
تنبيه لم يذكر الشيخ عن المصنف بسملة ولا حمدلة ولا يليق به عدمهما الا ان يقال
انه اتى بهما لفظا وهو كاف في حصول التبرك ونفي النقص قوله في اصطلاح النحويين
الاصطلاح اتفاق طايفة على امر معهود بينهم والنحويين جمع نحوي ويجمع على نحاه
جمع ناح وهو نسبة الى النحو الذي هو لغة المثل والجهة او القرب او نحو ذلك وعرفا
علم يعرف به احوال اواخر الكلم اعرابا وبناء وموضوعه الالفاظ العربية وفائدته
صون اللسان عن الخطا والجملة محلها نصب على الحال من الكلام لانه مضاف اليه
باصالة وتقديره تفسير الكلام كذا او على الحال من ضمير منصوب اي اعينه
او متعلقة بالنسبة التي بين المبتدا والخبر اي ثبوت اللفظ للكلام في اصطلاح
من ذكر وخرج به اصطلاح اللغة فهو عبارة عما يتكلم به ولو مهملا او حرفا او عن
ما يدل على المراد بنفسه او عن كلها حصلت منه فائدة وسياتي الاشارة اليه
وخرج ايضا اصطلاح المتكلمين فانه عبارة عن المعنى القايم بالنفس واللفظ
دليل عليه وعن اصطلاح الشارع فانه عبارة عن حرف مفهم او حرفين فاكثر
مطلقا قوله هو اللفظ فيه تاكيد للحصر المستفاد من التعريف بضمير الفصل

تقوية وتاكيدا له ولامه للجنس فيشمل الحرف والمهمل ولا مانع منه لاخراجه بالمفيد
فلا حاجة لتخصيصه بالمستعمل ولا لجعل ذكر القول الذي هو خاص بالمستعمل
اولى منه وهو لغة الطرح والرمي وعرفا ما سياتي والمراد به الملفوظ من اللسان
خاصة والمراد باللسان الة النطق قوله الصوت اي الهوي الممتد من داخل الرئة
الى خارجها مع التغير المشتمل على مقطع من مخرج مقاطع حروف الحلق واللسان و
الشفتين فشمل الحرف وما زاد عليه فقوله المشتمل على بعض الحروف فيه تسامح
اذ الحرف يعتبر في حصوله الصوت والمقطع معا والهجائية نسبة الى الهجاء
الذي هو تقطيع حروف الكلمة لذكر اسمائها قوله التي اولها الالف اي في التنزيل
على ادم وغيرت بعده لحكم تتعلق بها الى ايجد الى اخره والى يقع الى اخرها والمراد
بالالف الهمزة ويقال لها الالف اللينة وحروف الهجا مسميات هذه الاسماء للحروف
كما سياتي وخرج بالحروف الحركات فلا تسمى لفظا وان كانت يتلفظ بها كما ياتي قوله
المركب من التركيب وهو وضع شيء على شيء وعرفا ما ذكره وصاعدا بمعنى اكثر
وهو حال عامله محذوف اي فذهب المركب صاعدا ودخل في الكلمتين الاسم
والفعل والحرف والمختلفان وسياتي المراد منها قوله المفيد في اسناده
الافادة للفظ تجوزا في ما ترتبت عليه فائدة وهي لغة ما استفيد من علم او
مال وعرفا المصلحة المترتبة على الفعل قوله بالاسناد هو ضم كلمة الى اخرى
على وجه يفيد وهذا القيد معلوم من المقام لان المفيد بغيره من الكلام اللغوي
كما تقدم قوله المتكلم لامه للجنس فيشمل الواحد والاكثر ولا يتقيد بمتكلم
مخصوص لان المدار على كون اللفظ مفيدا في نفسه وكنا يقال في السامع لا يصير السامع
فلا حاجة لقوله بحيث الخ ولا لقولهم انتظارا ما الخ فتامل قوله الوضع العربي
اي المنسوب الى العرب وسياتي ما يخرج به وتعريفه بقوله وهو جعل اللفظ
الخ ليشمل غير العربي فيكون التعريف اعم من المعرف ومال اليه شيخنا تبعا
لشيخه العبادي لكن ربما ينازع فيه بقوله بان يكون على الاوضاع العربية
فتامله ومعنى جعل اللفظ دليلا على المعنى تعيينه له وفهمه منه قوله
كما قال بعضهم اي بناء عليه فالكاف بمعنى على او مثله فالكاف للتشبيه

وما

وما موصول حذف عائده والمغايرة بالاعتبار قوله جمهور الشارحين اي
اكثرهم وجلهم ومع ذلك هو مرجوح والصحيح الاول قوله وهذا الخلاف في
ان المراد بالوضع القصد او الوضع العربي له اللغات اي رجوع الى خلاف اخر
ينبني عليه ما هنا وهو كون دلالة الكلام وضعية اي منسوبة الى الوضع فيكون
المراد بالوضع القصد قوله والاصح الثاني اي انها عقلية فيكون الاصح هنا ان
المراد بالوضع القصد وقد علمت انه مرجوح وما استدل به لا يجدي لك نفعا فانه
جار على القولين فتامل والتصريح بمقابل هل هنا متعين لانه غير محصور فان
الدلالة وهي كون الشيء بحالة يعلم من العلم به العلم بشيء اخر قد تكون
طبيعية ايضا كدلالة الدخان على وجود النار فافهم قوله فهم بالضرورة اي من غير
نظر وفكر ومعنا الكلام نسبة القيام الى زيد وهنا غير المعنى المعروف او لا
الذي هو المسمى قوله وهذا الحد المذكور بقوله هو اللفظ الخ الجماعة قبل المؤلف
فهو مسبوق به وتابع لغيره وذكر الجزولي منهم لزيادة التقوية لكونه من اجلهم
والمقصود من ذكر هذا التوطية لرد القول الآتي والحد هو المعرف اي الموضح
والمبين للشيء ويرادفه التعريف والرسم بالعوارض والحد بالذاتيات قوله
وحاصله اي الحد المذكور يرجع اي يوجد ويتحقق باربعة امور اي بمعاني
اربعة الفاظ وتعبيره بالمصادر لا يناسب الحد الاعلى تاويلها باسم المفعول
قوله مثال اجتماعها اي الاربعة المذكورة والمثال جزئي يذكر لايضاح الكلي لوجود
الكلي فيه مع زيادة الشخص وقد يطلق عليه شاهد وهو جزئي يذكر لاثبات
القاعدة قوله فيصدق الخ اي فيصح ان يقال زيد قايم لفظ الخ ويجوز في زيد
الضم على الحكاية والرفع على الخبرية فتامل قوله على الزاي الخ اي على مسميات
تلك الاسماء وكذا ما بعده قوله من كلمتين بقطع النظر عن الضمير في الوصف
لانه بمنزلة الخالي عنه بدليل عدم تغيره بالتكلم وغيره نحو انا قايم وانت قايم
وهو قايم كما يتغير الخالي عنه نحو انا رجل وانت رجل وهو رجل قوله لانه
افاد الخ هو مبني على اشتراط تجدد الفائدة وهو مرجوح خلافا لابن مالك
والا فيلزم ان يكون اللفظ الواحد كلاما وغير كلام اذا خوطب به من يعلمه

ومن جعله ولا يخفى بعده او فساده قوله لان المتكلم قصد الخ هو مبني على
ان المراد بالوضع القصد وقد علمت ضعفه واقتصر عليه لانه معتقده و
كان حقه ذكر مقابله كما فعل فيما ياتي قوله فيخرج بقوله اللفظ الخ اعلم
انه قد ذكر فيما مر ان ما ذكره المصنف حد الكلام والواجب في الحد كما هو مقرر
في محله ان يكون مشتملا على جنس وفصل او فصول والواجب في الجنس
الادخال ولا يضر الاخراج والجنس هنا هو اللفظ فالاخراج به مستقيم نعم
قد قالوا انه اذا كان بين الجنس والفصل عموم من وجه جاز ان يخرج
بكل منهما ما شمله عموم الاخر وفي صحة ذلك هنا تامل فراجعه قوله
الاشارة الاء فهام بنحو اليد والكتابة الافهام بالنقوش والنصب الافهام
بالعلامات المنصوبة والعقد الافهام بالاصابع لاعداد مخصوصة وتسميتها
بالدوال تفيد انها موضوعة للافهام المذكور والا لم يكن بينهما علاقة
فلا ينتقل الذهن قوله ونحوها بالرفع عطفا على الاشارة كالمعنى القائم
بالنفس وما يفهم من حال الشيء قوله المسرودة اي التي تذكر متتابعة
من سرد الدرع نسجه وسرد الحديث اجاد سياقه والمراد باخرها اخر ما
يذكر منها اذ لا اخر لها في ذاتها قوله وقيل لا حاجة الخ حكاه بصيغة
التمريض لضعفه كما علم مما سبق ولان الحدود لا يكتفى فيها باللوازم ولا
الاصل في القيود بيان الماهية واشار بقوله ذكره الخ الى ان الخلاف في التصريح
بلفظه والا فهو معتبر اتفاقا واشار بقوله المذكورة الى الاسناد المتقدم
قوله كالمركب الاضافي وهو كل كلمتين نزلت ثانيتهما منزلة التنوين مما
قبله بجامع انها ملازمة لحالة واحدة والاعراب على ما قبلها قوله والمزجي
وهو كل كلمتين نزلت ثانيتهما منزلة تاء التانيث مما قبلها بجامع ان الاعراب
عليها وان ما قبلها ملازم لحالة واحدة قوله والتقييدي وهو ما كانت
الكلمة الثانية فيه قيدا للاولى واشار بالكاف الى انه لا تقيد بالموصوف
والصفة كما ذكر بل يجوز في المضاف وغيره نحو ضرب في الدار زيد فتامل
قوله والاسنادي اي بحسب الاصل قبل التركيب فلا يخالف ما تقدم

في

في المفيد قوله والمعلوم الخ هو مبني على تجدد الفائدة وقدمنا انه مرجوح وهذا وما بعده معطوف على المتوقف قوله برق نحره بفتح الراء والنحر هنا العنق واما برق بالكسر فمعناه تحير قوله ونحو ذلك مستدرك وانظر على ماذا عطف قوله على التفسير الاول وهو جعل اللفظ دليلا على المعنى لا يخفى عليك مما مر ان هذا التفسير شامل للاعجمي فلا يصح اخراجه فلو اسقط لفظ التفسير لكان اولى الا ان يراد بالتفسير ما مر بقوله الوضع العربي فتامل قوله والمفيد بالعقل اي الذي الفائدة فيه بمحض العقل لا بواسطة وضع ويخرج ايضا المفيد بالطبع قوله كدلالة اح على وجع الصدر كما مر فانها لم توضع لذلك قوله من وراء جدار قيد به لنفي علم حياته بالمشاهدة قوله على التفسير الثاني وهو ان يقصد المتكلم افادة السامع وهو المرجوح كما تقدم قوله ومن زال عقله عطف عام ان اريد بالعقل التمييز ومغاير ان اريد به الغريزي الذي هو غريزة يتبعها العلم بالضروريات عند سلامة الالات اي للحواس لانه لا يلزم الا لجنون قوله ومن جرى الخ اذ لم له قصدا وما ذكر غير مقصود قوله ومحاكاة بعض الطيور سميت بذلك لانها تحاكي اي تشابه كلام العقلا ومحاكاة مرفوعة عطفا على كلام النايم ولا يصح جرها عطفا على النايم كالذي قبلها وتطوعا على هذا فليست داخلة في الكلام فلا يصح اخراجها منه فتامل قوله وما اشبه ذلك كالفاظ البهايم وانظر على ماذا عطف قوله ولما كان الخ هو توطئة لاعتراض على المصر مع جوابه عنه وافادة احكام منها ما فوق الواحد تفيد انه من تقسيم الكل الى اجزائه لانه لا يصح الاخبار به عن كل قسم منها اذ لا يصح ان يقال الاسم كلام لا من تقسيم الكلي الى جزئياته الذي يصح فيه ذلك كتقسيم الكلمة الى اسم وفعل وحرف اذ يصح ان يقال الكلمة اسم وهكذا قوله مجازا اي في تعبيره بالاقسام عن التعبير بالاجزا التي هي المراد هنا وقرينة المجاز عدم صحة الاقسام لان قسم الشيء ما كان مندرجا تحته واخص منه ويقابله القسيم وهو ما كان مقابلا له ومندرجا معه تحت شيء اخر كالادمي والفرس تحت الحيوان وما هنا ليس من هذا القبيل ولا يصح التجوز بالاقسام عن القسيمات لعدم صحة الاخبار كما مر فتعين ارادة الاجزا ولفظ

التقسيم

ان الاخبار بها من تقسيم الكل الى اجزائه وتقسيم الكلي الى جزئياته

الجزء يعم القسيم والقسيم لكن يعبر عنه في الاول بالجزء وفي الثاني بالجزئي فتامل
قوله كما فعل الزجاجي في جمله فيه اشارة الى ان المصنف مسبوق بهذا التعبير
لكنه لا يفيد دفع الاعتراض عنه قوله من جهة تركيبه الخ فيرد دفع لما يقال
ان جعل هذه اجزاء للكلام يقتضي توقف حقيقته على وجود كلها وليس كذلك
وحاصل الجواب ان المراد توقف حقيقته على مجموعها الصادق ببعضها
لا على كلها وقوله بخصوصه يمكن الجواب ايضا بجعل الضمير في اقسامه راجعا
للكلام لا الكلمة ففيه استخدام او راجعا للفظ لا بقيده غير مستقيم كما
لا يخفى قوله من مجموعها لا من جميعها هذا الذي ذكره في معنى هذين اللفظين
عكس ما ذكره اهل اللغة فيهما فراجعه قوله بالاجماع هو مبني على ان اجماع
النحاة في الامور اللغوية معتبر وفيه تردد لبعضهم قوله ولا التفات الخ فيه
اشارة لرفضه وعدم الاعتناء به وليس خارقا للاجماع عنده قوله وسماه
خالفة اي عبر تاخره عن اسمه بهذا اللفظ لكونه خلفا عن غيره كما سيذكره
قوله وعنى اي قصد واراد بذلك الرابع اسم الفعل اي اسماء الافعال فالاولى
للعموم وفي ذلك رد عليه لتسميتهم لها اسما ولوجود علامات الاسم فيه كما ياتي
قوله خلف عن اسكت اي عن لفظه وهو خال عن اقترانه بالزمن لان المقترن
به معناه وعند المحققين ان اسماء الافعال موضوعة للمعنى المصدري ثم
استعملت في معنى الفعل واقسامه ثلاثة بدليل نقلي وهو انا اما ان يقع احد
ركني الاسناد ويخبر به لا عنه او لا الاول الفعل والثاني الحرف قوله وهو
لانا اما ان يصلح لكل جنس او لا الاول المبهم والثاني اما ان يكون كناية عن
غيره او لا الاول المضمر والثاني المظهر قوله مضمر قدمه لانه اعرف مما
بعده ولانحصار اقسامه واعقبه بالمظهر لاشتماله على العلم الذي الضمير في
الاعرفية ولعدم انحصار اقسامه واخر المبهم لتاخره عنهما في التعريف ولانها
والضمير ما كني به عن الظاهر اختصارا والمظهر ما دل بلفظه على معناه ومنه
المبهم وجعله قسما برأسه لاحتياجه في دلالته الى ضميمة قوله وفعل سمي
بذلك باعتبار مدلوله الذي هو الفعل اللغوي وقدمه على الحرف لشرفه

عليه

عليه بوقوعه في احد ركني الاسناد وبالاخبار به قول وهو ثلاثة اقسام بدليل
الخصر بزمنه والتلبس بمعناه قولنا ايضا مصدر اض بالمد اذا رجع ولا يقع الا
بين متجانسين فلا يقال قام زيد ايضا ولا جاء زيد وذهب عمرو ايضا قوله
جاء لمعنى اي وضع لمعنى قوله ثلاثة اقسام واخصاره فيها يعلم مما ذكر قوله
مشترك بين الاسماء والافعال وهو اما ان يعمل فيهما كالاحرف المشبهات بليس
واما ان لا يعمل فيهما كأمثل من بل وهل وتعين الفعل بعد هل اذا كان في حيزها
فعل لا يخرجها عن الاشتراك فلا حاجة للتقييد به قوله مختص بالاسم وهو اما
عامل فيه العمل الخاص به كالذي ذكره او لا نحو قد والسين قوله اذا كانت الخ الصواب
اسقاط هذا الشرط لان حروف التهجي هي المسميات وليس لها معان مطلقا
وكونها تدل على الاعداد كما في الجمل الكبير والصغير ليس مما نحن فيه على انها دلت
على ذلك سواء كانت اجزاء للكلمات او لا ولعل الشيخ اشتبه عليه الاسم بالمسمى
فقيد بما ذكر ويدل لذلك ما ذكره بقوله فهي اسماء لمعان الخ كذا قيل وهو مردود
لان الاسماء دالة على المسميات سواء كانت اجزاء للكلمات او لا فالوجه وقوع الا
وعدم صحة التقييد قوله واذا اردت الخ فيه اشارة الى ان هذه الفائتي الفصيحة
لانها تفصح عن شرط مقدر والمراد بالمعرفة التمييز او ادراك التمييز وهذا
من المعرفة بالعلامات كما تقدمت الاشارة اليها واما معرفتها بالحد فالاسم
كلمة دلت على معنى في نفسها اي بغير واسطة ولم تقترن بزمان وضعا
والفعل كلمة دلت على معنى في نفسها واقترنت بزمان وضعا والحرف كلمة
دلت على معنى في غيرها واما احكامها فحكم الاسماء الاعراب اصالة وحكم
الافعال البناء الا الفعل المضارع فخرج عنها الى حكم الاعراب وحكم الحروف
البناء مطلقا واما اشتقاقها فالاسم مشتق من السمو وهو العلو وزنا ومعنا
او من السمة وهي العلامة والفعل مشتق من المصدر فضرب مشتق من
الضرب والحرف مشتق من التحرف وهو التطرف وزنا ومعنا لوقوعه طرفا
في المركبات وسيأتي بعض ذلك في كلام المصر والشيخ في بعض الابواب قوله
المتقدم اشارة الى ان لام العهد الذكري وعدل عن الاضمار خوف رجوعه

للحرف لقربه والمراد بالاسم ما صدقة قوله بالخفض وجه اختصاص الاسم به حتى صار علامة لان كل مجرور مخبر عنه في المعنى ولم يجعل الاخبار عنه علامة لخفائه على المبتدي والمراد بالخفض لفظه قوله عبارة مصدر عبر كنصر اي معبر بهما عن كذا قوله في اخره لو قال على اخره لكان انسب الا ان يقال في العبارة تسامح قوله والخفض قيل عدل عن قوله الاضمار الى الظاهر لان الخفض الاول شامل لما بالحرف وغيره بخلاف الثاني فانه للكسرة فقط وفيه بحث فراجعه قوله عن الكسرة بناء على ان الاعراب لفظي كما هو الاصح وان كان خلاف ما مشى عليه المصنف في التعريف قصور لعدم شموله لغير الكسرة وفيه دور ايضا لاخذه المعرف في التعريف قوله تحدث اي حقيقة او اعتبارا كالمضاف لياء المتكلم والمراد بالدخول الوجود وشمل العامل للحرف والاسم كما في المضاف ولم يقل يحدثها عامل الخفض لان العوامل اسباب لا مؤثرات فتامل قوله بكسر اخره ذكره لكونه المقصود هنا وان كان فيه علامات اخر وهكذا يقال فيما ياتي قوله والتنوين من نونت الطاير اذا صوت وعرفا ما ذكره بقوله وهو نون اي لفظا ساكنة وضعا فلا يرد تحريكها لعارض زايدة كما في بعض النسخ اي على اصل حروف الكلمة تتبع اخرا الاسم اي تقع بعد اخره ولو حكما نحو زيد ولو ابدل الاسم بالكلمة ليسلم من الدور وتفارقه اي الاسم في الخط فلا ترسم نونها ولا بدلها والف المنصوب للتمييز عن غيره او ان هذه القيود اغلبية تخرج نون التوكيد الخفيفة فلا حاجة ان يزاد في الحد لغير توكيد والشكلة للحركة قوله نحو زيد ورجل الخ اشار بتعداد الامثلة الى بيان انواع التنوين الخاصة بالاسم وهي اربعة احدها تنوين التمكين الدال على تمكين الكلمة في الاسمية بكونها لم تشبه الحرف فتبنى ولا الفعل فتمنع من الصرف واشار لزيد المعرفة ورجل النكرة ثانيها تنوين التنكير اللاحق لبعض الاسماء المبنية للدلالة على تنكير الكلمة بعمومها وخفتها واشار اليه بصه المفيد لطلب السكوت عن حديث معين ثالثها تنوين المقابلة اللاحق لجمع المؤنث السالم فهي في مقابلة النون في جمع المذكر السالم ليلا يلزم مزية الفرع على اصله ورابعها تنوين العوض واشار اليه بقوله حينئذ والاصل

نسخة شامل للحرف وغيره

السكوت عن مطالبة الحديث فان لم ينون فهو وصه

حين اذ كان كذا وكذا فحذفت الجملة وعوض عنها التنوين وكسرت الذال
لالتقاء الساكنين واما عن حرف ولم يذكر له مثالا لخفائه وعسر تصريفه
نحو جوار من كل جمع معتل على وزن فواعل في حالة رفعه وجره واصله بتنوين
فحذفت فالتقى ساكنان الياء والتنوين فحذفت الياء لذلك لانها جزء الكلمة ثم بعد
الاعلال انتقل الى صيغة منتهى الجموع تقديرا لان المحذوف لعلة كالثابت فجذ
تنوين الصرف الموجود ثم خافوا من عود الياء لعدم المانع منها فعوضوا عنها
تنوينا غير الاول وابقوا فيه منع الصرف على الاصح وزاد بعضهم تنوينا اخر عوضا
عن كلمة وهو اللاحق لكل وبعض والاصل كل انسان مثلا ورد بان الاصح ان
هذا تنوين تمكين قوله فهذه الكلمات المذكورة اسماء لوجود التنوين في اخرها
اي عقبه او معه قوله ودخول الالف واللام بنفسها او بدلها خواص في لغة
الحميريين ولو قال ودخول ال لكان انسب بقاعدة انه كل كلمة زائدة على
حرف يعبر عنها بلفظها الا ان يقال راعى الاقرب للمبتدي ولم يقل اداة التعريف
ليشمل الزائدة والموصولة كالتي والمعرف لانهما من خواص الاسم ودخول الاول
على الحرف كالذي عندمن زعم انه حرف مردود لانه اسم ودخول الثانية
على الفعل في نحو ما انت بالحكم الترضى حكومته شاذ واختار هذه الاداة دون
بقية المعرفات كالاضافة والاشارة والاضمار والعلمية لوضوحها وشهرتها
وقربها قوله عليه في اوله مستفاد من الدخول وفي بمعنى على او مع ونبه
بالرجل على اسم الذات وبالقايم على اسم الصفات قوله ودخول حروف الخفض
وفي نسخة حرف الخفض وهو مفرد ونبه بدخول على ان حروف معطوف
على الالف واللام لا على الخفض قوله اربع دفع بذكر هذا العدد توهم ان
الالف واللام وحرف الخفض علامة واحدة لذكر الدخول فيهما واقتصر عليها
لسهولتها وشهرتها كما علم فلا يرد ان من علامته كونه ذا حال او تمييزا او مستثنى
او مستثنى منه او مفعولا او موصوفا او موكدا معنويا او ضميرا او مصغرا
او مبتدا او منسوبا او مضافا او مرخما او مثنى او مجموعا او محدثا عنه
وهذه انفع العلامات لافادتها اسمية التاء في ضربت ونحوها قوله وعكس

الترتيب الطبيعي اي خالف الترتيب المنسوب الى الطبع المقتضى تقديم المقدم
وتاخير المؤخر الموافق لمعناه اللغوي وهو جعل كل شئ في رتبته وليس مخالفا
لمعناه في عرف النحاة الذي هو ثبوت المحكوم به لاشياء متعددة في زمنة متتا
بعة ليه
وفي عرف اهل المنطق جعل الاشياء المتعددة بحيث يطلق عليها اسم الواحد
فراجعه قوله لطول الخ اي واخرا لالف واللام لمناسبتها لها في الدخول على
الاول وما ذكره هو حكمة لارتكاب عكس الترتيب المذكور ولا يلزم عمومها
فانها قد تكون حكمة التقديم قوله وعطف هو معطوف على عكس الراجع
ضميره للمولف والمراد ان المصنف اختار ان يكون العطف الواقع في العلامات
بالواو لحكمة فلا اعتراض قوله اشعارا اي تنبيها لمن له شعور اي ادراك
بمواقع العبارات كالواو هنا الذي يعطف بها ما فيه معية وغيره والبعض
يشمل الاقل والاكثر ولا حاجة لقوله في الجملة قوله او مع الخ هي مانعة جمع
والكاف فيما بعده استقصائية قوله ثم استطرادا اي اتبع ما تقدم بما ياتي
على سبيل الاستطراد وهو ذكر الشئ في غير محله مع غيره لمناسبة بينهما
لان المخفض محله اخر الكتاب وبناسبه ذكر حروف معه فلما ذكره هنا على
وجه العلامة ذكر حروف معه قوله فذكر جملة ولم يستوفها لانه ابقى منها
كي وحتى ومذ ومنذ وخلا وعدا وحاشا اذا جعلت حروفا جارة كما ياتي قوله
اي حروف المخفض اي المذكورة هنا قوله من هي وما عطف عليها خبر عن الضمير
فلا اعتراض بقول بعضهم دلالة العام كلية وصح الاخبار بالحروف على ارادة
لفظها وقدمها لانها الام قوله ومن معانيها الابتدا وهو اشهر من معانيها
الاربعة عشر وبدا بها لانها ام الباب وفي معناها المذكور مناسبة لما
بعدها قوله ومن معانيها الانتها وهو اظهر معانيها السبعة قوله سرت
الخ هذا الابتدا والانتها في الامكنة ومثالهما في الازمنة سافرت من الخميس
الى الاثنين ولم يقل كغيره لابتدا الغاية وانتهائها لانهما ليس لهما ابتدا وانتها
والمراد ما بينهما والمبتدا داخل والغاية خارجة على الاصح لقرينة تخلافه
قوله المجاوزة خصها من معانيها الثمانية لما مر ومعناها مفارقة شئ لشئ

بعد

بعد مرورة عليه غالبا قوله لاستعلاقه ما مر والمراد بر علو شئ فوق آخر
حقيقة او حكما نحو عليه دين ولها معان ثمانية وتقع فعلا نحو علا زيد فوق الجبل
وتقع اسما بمعنى فوق نحو نزلت من علي الجبل فتامل قوله الظرفية اما
حقيقة كامثل او حكما نحو ولكم في القصاص حياة ولها ست معان بضم الراء
مع فتح الباء مشددة وهي اشهر لغاتها او مخففة او مع ضم الباء مخففة
او سكونها مخففة واما فتح مع فتح الباء مشددة او مخففة وقد يلحقها
في اللغتين تاء تانيث مفتوحة قوله ومن معانيها المراد بالجمع هنا ما فوق
الواحد لانها معينين وهما التقليل والتكثير قيل والاول فيها اغلب وقيل
هما سواء وقيل انها للاول فقط دايما وقيل عكسه قوله رب رجل الخ اشار
الى انها لاتجر الا نكرة موصوفة ظاهرة عاملها فعل ماض متاخر عنها معربة
كانت كامثل او مبنية نحو قوله رب من انضجت غيظا قلبه قد تمنى لي موتا
لم يطع قوله وقد تجر الضمير بشرط كونه مفردا مذكرا مفسرا بنكرة منصوبة
ولو غير مفردة او مذكرة وهذا الضمير معرفة على الاصح جري بحري النكرة نحو
ربه رجلا او ربه امراة وربه رجلين ربه امراتين ربه رجالا ربه نساء قوله
والباء عبر عنها باسمها لكونها على حرف واحد ولذلك قد يقتصر في معرفتها
على لفظ الموحدة قوله التعدية وهو الاكثر والاغلب من معانيها الاثنى عشر
ومعناه ايصال حدث الفعل الى ما بعدها لانه قصر عن وصوله بنفسه قوله
التشبيه هو اكثر معانيها الادنى وهو مشاركة امر لامر في شريف او خسيس
كالاضافة في مثاله المذكور وكالبلادة في زيد كالحمار قوله واللام وتكسر مع الظاهر
وتفتح مع المضمر قوله الملك هو اظهر معانيها الخمسة عشر ومحله ان دخلت
على من يملك والا فهي للاختصاص نحو الجل للفرس قوله بفتح القاف والسين
اي بفتحهما معا واحترز بالاول عن كسر القاف فانه جمع قسمة ومع سكون السين
بمعنى النصيب وبالثاني عن سكون السين فانه بمعنى العدل بين الزوجات قوله
من حروف الخفض اي فهي معطوفة على من فتكون من جملة الخبر عن الضمير
السابق قوله وسميت الخ فيه اشارة الى الجواب عن فصلها عما قبلها بقوله وحرو

ف

القسم قوله وتختص بالظاهر معرفة كان او نكرة ويشركها في ذلك
الكاف وجرها للضمير شاذ وفي الشاذ رب كما مر وتختص الواو ايضا
بحذف فعل القسم معها فلا يقال اقسم والله وبانها لا تستعمل في قسم
السوال فلا يقال واسا اخبرني بالامر قوله وتدخل الخ ويشركها في ذلك
بقية حروف الخفض السابقة وشمل الظاهر المعرفة والنكرة كما مر قوله
المثناة فوق احترز بالمثناة عن الموحدة والمثلثة وبما بعده عن الياء
المثناة من تحت قوله واصلها الواو اي اصل التاء الواو كما في تراث
وورات ولما ورد فيها من الصاق فعل القسم بالمقسم به كبقية حروف القسم
وحكى الاخفش تربي وترب الكعبة وحكى ايضا ايم الرحمن وكلها شاذة قوله الفهامع
ها الله بقطع الهمزة ووصلها وكل منهما مع اثبات الف او حذفها قوله لله
لا يؤخر الاجل بكسر لام لله وحكى فتحها واللام بمعنى الواو ولكنها مختصة
بلفظ الله ولا تستعمل الا في الامور العظيمة التي يتعجب منها فلا يقال
لله قد قام زيد قوله والفعل من حيث هو بالمعنى الشامل لاقسامه الثلاثة
وسمي باسم معناه اللغوي وهو الحدث الواقع من الفاعل قوله بكسر مصدر ص
الفاء هو اسم للكلمة المخصوصة اصطلاحا واصله الكلم بفتح الفاء قوله
يعرف ضميره عائد الى الفعل باعتبار كونه كلمة اي يعرف كون الكلمة فعلا
بما ذكر فلا دور قوله بقد الحرفية المنصرف اليها الاسم عند الاطلاق واختصت
بالفعل لاختصاص معناها به وهو تحقيق الفعل او تقليله او تقريب زمنه
من الحال في الماضي وهي في كلام المصنف اسم لدخول الباء عليها ووصفها
بالحرفية نظرا لحالة دخولها على الفعل قوله وتدخل على الماضي المتصرف
المثبت الخبري ولا يجوز فصلها عنه الا بالقسم واما قوله عدي
لولا الحياء وان راسي قد عسى فيه المشيب لزرت ام القاسم فعسى
فيه بمعنى اشتد لا جامدة قوله وعلى المضارع بالشرط المذكور مع تجرده
من ناصب وجازم وحرف تنفيس ولا تفصل منه كما مر قوله بمعنى حسب
بالسكون اي كافي ويجوز فيها ألبتا مراعاة للفظها ويوتى معها بنون
بمعنى

فقابله

الوقاية عند الاضافة الى ضمير المتكلم حرصا على بقاء السكون نحو قدني ويجوز
اعرابها نظرا لاضافتها فلم يحتم بناؤها ولا تلحقها النون المذكورة نحو قدي
قوله قد زيد درهم بسكون الدال اسم مبتدا مبني على السكون محله رفع
وبضم الدال اسم مبتدا مرفوع بضمة ظاهرة في اخره وزيد مضاف اليه وقد درهم
خبره قوله والسين المهملة اي بقبولها وبقال الحرف تنفيس زمنه اي تاخيره
عن الحال وهي كلمة برأسها لا قطعة من سوف على الراجح قوله وسوف واختصت
بالفعل والتنفيس فيها اكثر منه في السين ويقال فيها سو بحذف الفا وسي بقلب
الواو ياء وسف بحذف الواو مع سكون الفاء قوله فيقول فعل وفي نسخة فعل
مضارع وكل منهما صحيحة لما فيها من الدلالة على الفعلية المقصودة مع زيادة
قوله وتا التانيث اي وبقبول اخر الكلمة للتا الدالة على تانيث فاعلها ولذلك
اختصت بالفعل لانها لا توجد الا فيما له فاعل مونث بذلك فارقت التاء في اسماء
الصفات الاتية والمراد بالساكنة حيث الوضع وان حركت لعارض كالكسر في قالت
امراة العزيز والفتح في نحو قالتا والضم في نحو قالت اخرج على احد الوجهين فيه
وانما اختصت بالسكون لثقل الفعل وخرج بها المتحركة اللاحقة للاسماء الدالة
على تانيث معنى ما هي فيه في نحو فاطمة ومسلمة واللاحقة للحروف للدلالة على
تانيث الكلمة التي هي فيها نحو ثمة وربة وحاصل ما ذكره من علامات الفعل اربع
كما تقدم في الاسم ثلاثة تدخل عليه من اوله والاولى منها مشتركة بين المضارع و
الماضي والاخريان مختصتان بالمضارع وقدمهما على الرابعة الخاصة بالدخول
على اخر الماضي موافقة للوضع الطبيعي ولانها كالمركبة بخلافها واقتصاره
على تلك العلامات لوضوحها وسهولتها على المبتدي ولذلك لم يذكر علامة
الامر التي هي دلالته على الطلب فانه فعل ماض او مضارع وما دل على الطلب
ولم يقبل الياء المذكورة نحو نزال بمعنى انزل فانه اسم فعل ونحو ضربا زيدا فانه مصدر
قوله والحرف المتقدم في التقسيم وقد ر الشارح يعرف ليفيد ان ما ذكره المصنف
علامة لا حقيقة المذكورة بالحد السابق وما ان جعلت بمعنى كلمة اندفع ايراد
الجملة وهذا هو الظاهر بل المتعين وان جعلت بمعنى لفظ شملت الجملة وهو

بعيد لئلا يلزم ان يكون التعريف اعم من المعرف على ان هذا من التعريف بالاعم
وهو صحيح جائز والمراد بالصلاحية من حيث القواعد النحوية قوله من الخفض
الخ اشار الى ان المراد بالدليل هنا ما تقدم في كلامه لا مطلقا لئلا يلزم الاحالة على مجهول
وهو لا يناسب المبتدي وقد مر جواز التعريف بالاعم ويلزم على ارادة ما هنا وغيره
انه لا يحكم على كلمة بالحرفية حتى يستقصي جميع العلامات متعسرا ومتعذرا فيفوت
المقصود عليه لا يقال يلزم على الاول انه يحكم بالحرفية على ما ليس بحرف لانا نقول
الخطأ في الاقل مع معرفة حكم الاكثر اخف من عدم الحكم على الجميع فتامل قوله فعدم
صلاحيته الخ لما كان في هذه العلامات معنى السبب الذي يلزم من وجوده الوجود
ومن عدمه العدم كما مرت الاشارة اليه لزم من عدمها عدم الاسمية والفعلية
الموجب الى الحكم بالحرفية اذ لا زائد عليها وقولهم ان فيها معنى الشرط الذي يلزم من
عدم العدم بطرفيه انه لا يلزم من وجودها الحكم بالاسمية او الفعلية لانه لا يلزم من
وجوده الوجود فافهم وتامل قال بعضهم وانما لم يجعلوا الحرف علامة وجودية لانه
علامة على غيره فلو جعلوا له علامة لكانت حرفا ويلزم الدور او التسلسل قوله
ونظير ذلك الخ اي من حيث انهم جعلوا علامات تميز ما تشاكل في اللفظ ولا
يضر كون التمييز في الاولي من حيث الاسم وفي الثانية من حيث المسمى فتامل
تنبيه قال بعضهم ان الحروف محصورة وضبطها بالعد احسن من ضبطها
بالحد وقد عدها ابن فلاح في مغنيه سبعين حرفا بطرح المشترك ثلاثة
عشر احاد وهي الهمزة والالف والبا والتا والسين والفا والكاف واللام والميم
والنون والهاء والواو واليا واربعة وعشرون ثنائية الا والا وام وان وان
واو واي وبل وعن وفي وقد وكي ولا ولم ولن وما ومذ ومع على واي وها
وهل ووا ووي ويا وتسعة عشر ثلاثية وهي اجل واذن والي والا واما وان
وان وايا وبلى وثم وجير وخلا ورب وسوف وعدا وعلى وليت ونعم وهيا
وثلاثة عشر رباعية وهي الا واما واما وحاشا وحتى وكان وكلا ولعل ولما
ولولا ولوما وهلا والخامسي واحد وهو لكن فقط انتهي وبقي عليه من الثنائي
لو ومن الثلاثي منذ ومن الرباعي اذما قوله باب الاعراب

هو